

## حوكمة الشركات

أ. سليمان بن إلياس - جامعة بشار " الجزائر "

### المقدمة

يلقى مفهوم الحوكمة اهتماماً كبيراً على الصعيد العالمي، في ظل ما يشهده العالم من تغيرات من بينها تبني معظم الدول النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي تلعب فيه الشركات الخاصة دوراً كبيراً ومؤثراً، بما يستوجب ذلك من ضرورة مراقبة هذا الدور وتقويمه. لقد شغل مفهوم الحوكمة العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال العقود الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي نخرت جسد عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية وخاصة خلال عامي 2002 و 2008 وازداد الطلب على تبني مفهوم الحوكمة، وذلك لأن كثير من دول العالم مرتبطة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي والذي أساسه وعماده بدرجة كبيرة الشركات الخاصة في تحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

وقد أدى اتساع رقعة القطاع الخاص إلى زيادة حجم الشركات حيث تطلب ذلك انفصال الملكية عن الإدارة، حيث شرعت هذه الأخيرة في البحث عن مصادر التمويل أقل تكلفة من البنوك، فاتجهت إلى أسواق المال مستفيدة من التطورات التي عرفها العالم كتحريك الأسواق المالية فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبرها بشكل غير معهود، وترتب عن كل هذا ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين ووقوع كثير من الشركات في أزمات مالية.

### نشأة ومفهوم الحوكمة

لقد كان أول ظهور لمفهوم الحوكمة عام 1932 حيث تناول كل من "Means and barle" قضية فصل الملكية عن التسيير والتي تحاول فيها آليات حكومة المنظمات الاقتصادية سد الفجوة بين مسيري الشركات و مالكيها، ومن الإجراءات السلبية التي يمكن أن تضر الشركة وبالاقتصاد ككل. وبعد ذلك ظهرت نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض بين أعضاء مجالس إدارة المنظمات وبين المساهمين، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب الآلي والإداري، أي يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم المصالح الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات الاقتصادية وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وتزايدت أهميتها نتيجة لاتجاه الكثير من دول العالم إلى التحول للنظم الاقتصادية الرأسمالية التي تعتمد بدرجة كبيرة على المنظمات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي ولقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة وشرعت تلك المشروعات في البحث عن المصادر المصرفية فاتجهت إلى أسواق المال وساعد على ذلك ما شهدته العالم من تحرير للأسواق المالية فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق و دفع اتساع حجم المنظمات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين و إلى وقوع الكثير من الشركات في أزمات، ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات ثم توالى بعد ذلك الأزمات ولعل من أبرزها شركتي انرون و وولد توم في الولايات المتحدة عام 2001 وقد دفع ذلك بالعالم إلى الاهتمام بالحوكمة.

### مفهوم الحوكمة:

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORAT GOVERNANCE أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها فهي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" وقد ظهر مصطلح حوكمة الشركات أو "الحوكمة" على غرار مصطلحات أخرى مثل "الخصخصة" و "العولمة"، وكلها مصطلحات حديثة العهد على اقتصاديات الدول النامية ومؤسساتها وقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم التعريف.

تعرف مؤسسة التمويل الدولية "IFC" الحكومة بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" بأنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.

وهناك من يعرفها بأنها "مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالأشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين"، وبمعنى آخر فإن الحكومة تعني مجموعة من القوانين، النظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وتطلعات الشركة، ويشير مفهوم حوكمة الشركات إلى مجموعة من الأطر التنظيمية، الإدارية، القانونية والمالية التي تنظم العلاقة بين الإدارة والملاك.

ولذلك سيتم التطرق لمجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المصطلح:

هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة المنظمة والرقابة عليها.

هو مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرين من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.

هو مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المنظمات لتعظيم ربحية المنظمة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

هو مجموعة من القوانين و القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المنظمة من ناحية وحملة الأسهم من ناحية أخرى.

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أنها تركز على النقاط التالية:

مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.

تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وصحاب المصالح.

التأيد على أن المنظمات يجب أن تدار لمصالح المساهمين.

ويمكن دمج هذه النقاط الأساسية و تلخيصها في المقولة الشهيرة

"حكومة المنظمات هي نظام بمقتضاه تدار المنظمات وتراقب"

**خصائص حوكمة الشركات**

يرتبط مفهوم حوكمة الشركات بشكل أساسي بسلوكيات الفئات المختلفة ذات الصلة بمنظمات الأعمال، لذا فإن هناك مجموعة من الخصائص

التي يجب أن تتوفر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم.

الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

الشفافية: بتقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث.

الاستقلالية: تلافي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوط.

المساءلة: بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

المسؤولية: أمام جميع الأطراف من ذوى المصلحة في المنظمة.

العدالة: من خلال احترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة في المنظمة.

المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة ك مواطن صالح.

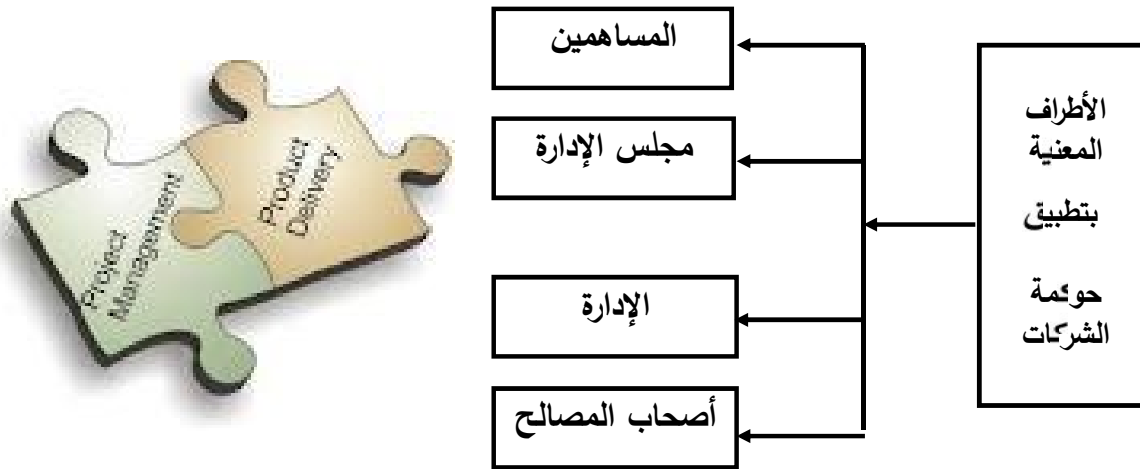
**3-عوامل وأسس حوكمة المنظمات:**

يرتبط مفهوم الحوكمة بمضامين وأسس، تبرز من خلال الوقوف على مدلول الأطراف المعنية والمحددات الأساسية لتطبيق حوكمة

الشركات وكذا مبادئها.

### الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المنظمات هي الأطراف التي يهملها موضوع الشركة، لذا نجد ان الهدف الاسمي لحوكمة الشركات هو توطيد الثقة النظامية لجميع هذه الأطراف والحرص على تحقيق مصالحها ومن ثم الوصول إلى المصلحة العامة للجميع، وبذلك يجب ملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المنظمات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى نجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد والشكل التالي يوضح هذه الأطراف:



الشكل رقم 1 يوضح الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات - المصدر: محمد مصطفى سليمان، ص 17

و من هنا يمكن القول أن الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات تتمثل فيما يلي:

**المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم و ذلك مقابل الحصول على الأرباح.

**مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين ويضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح.

**الإدارة:** هي المسؤولة عن التسيير الفعلي للمنظمة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء.

**أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المنظمة.

#### محددات حوكمة المنظمات:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات بشيء وهي:

**المحددات الخارجية:** تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، و الذي يشمل على سبيل المثال : القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي "مثل

قوانين سوق المال، الشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس"، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم

للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة في أحكام الرقابة على

المنظمات، وذلك فضلا عن بعض المنظمات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، بالإضافة إلى المنظمات الخاصة للمهن الحرة مثل

مكاتب المحاماة، المراجعة، التصنيف الائتماني والاستثمارات المالية والاستشارية.

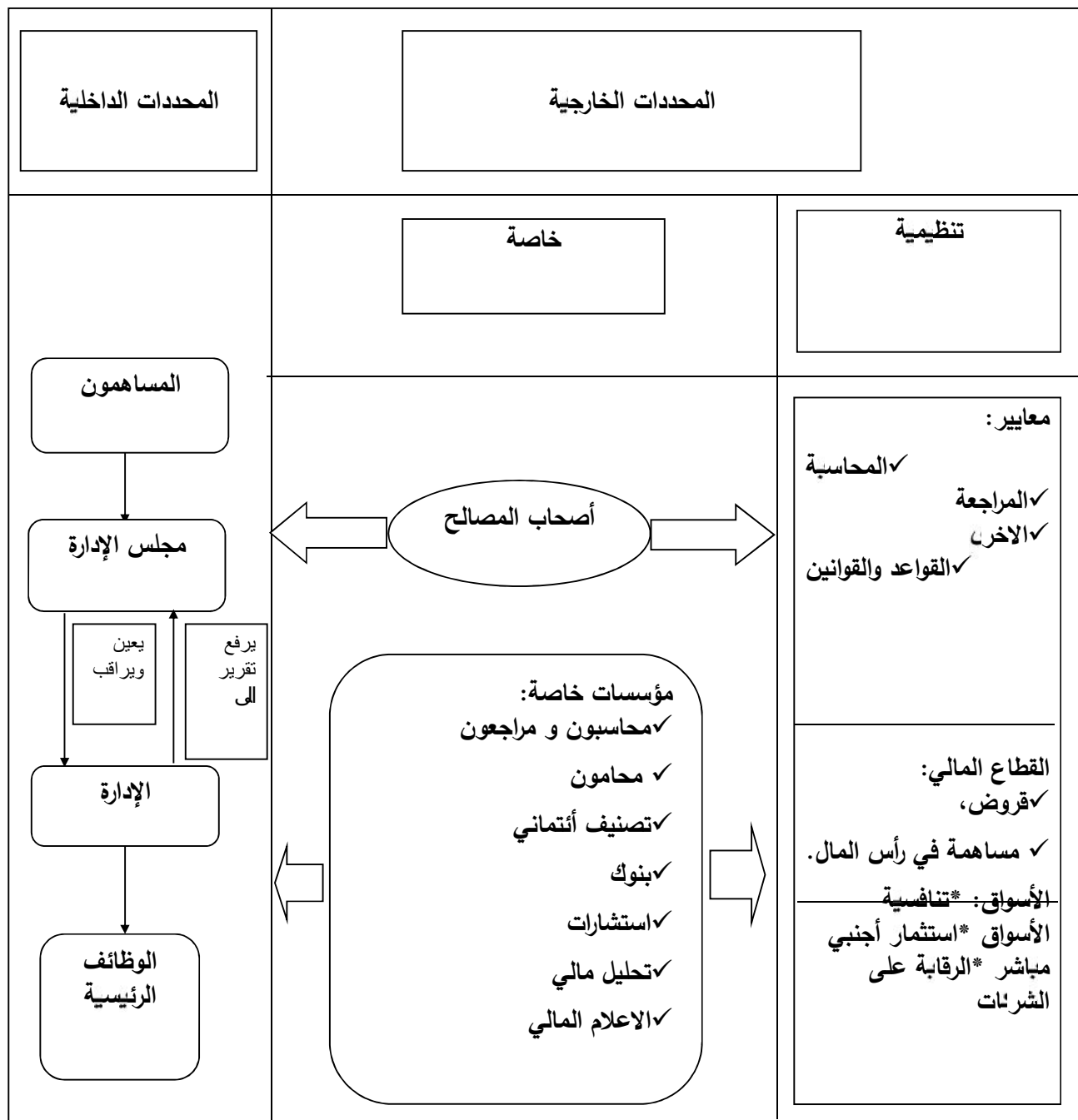
**المحددات الداخلية:** تشمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل المنظمات، والتي تتضمن هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ

القرارات داخل المنظمات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف بتطبيق حوكمة المنظمات، مثل مجالس الإدارة، المساهمين

وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض المصالح بين هؤلاء الأطراف بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين

على المدى الطويل.

يجب أن نلاحظ أن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية، هي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي بها ومستوى التعليم والوعي لدى الأفراد، فحكمة الشركات ليست سوى جزء من محيط اقتصادي تعمل في نطاقه المنظمات ويضم على سبيل المثال سياسات الاقتصاد الكلي ودرجة المنافسة، ويعتمد إطار حكومة المنظمات أيضا على البيئة القانونية، التنظيمية والمؤسسية، هذا بالإضافة إلى عوامل مثل أخلاقيات الأعمال ومدى إدراك المنظمات للمصالح البيئية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل فيها المنظمة، والتي أيضا يمكن أن يكون لها اثر على سمعتها ونجاحها في الأجل الطويل. ويمكن توضيح هذه المحددات بالشكل الآتي:



## أهداف الحوكمة:

تعددت وجهات النظر حول الأهداف المرجوة من تطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات.

فدراسة (Willis 2005) ترى أن أهداف الحوكمة هي:

تشجيع السلوكيات الأخلاقية.

تدعيم سمعة منظمات الأعمال.

التوافق مع القوانين.

زيادة كفاءة المنظمات وفعاليتها.

تجنب الكوارث.

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة حسب الباحث إلى:

تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة.

تحقيق الحماية للمساهمين وحماية الوثائق جميعاً مع مراعاة مصالح العمل، العمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية.

هناك أهدافاً أخرى لحوكمة الشركات حسب دراسة (Cattrysse 2005) وهي:

جذب رؤوس الأموال. الأداء الكفء. تحقيق الأرباح. تحقيق التوافق مع الالتزامات القانونية. تلبية توقعات الفئات المختلفة في البيئة العامة للمنظمة.

## مبادئ حوكمة الشركات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

في أبريل 1988 طلب مجلس المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومة الوطنية للأعضاء بالمنظمة،

وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، بوضع مجموعة من المبادئ والإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات، وفي 1999 تم إصدار هذه

المبادئ ومنذ ذلك الحين تعتبر الأسس المناسبة لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات وتتكون من ستة مبادئ أساسية هي:

ضمان وجود أساس لإطار فعال لحكومة المنظمات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة المنظمات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما

يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بينها بين السلطات الإشرافية والتنظيمية التنفيذية.

حقوق المساهمون والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: وتشمل نقل ملكية الأسهم، اختيار مجلس الإدارة، الحصول على عائد

الأرباح، ومراجعة القوائم المالية وحقوق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: ويعني ذلك أنه يجب توفر المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقتهم في الدفاع عن حقوقهم

القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ.

دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمنظمة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية و التعويض عن أي انتهاك لتلك

الحقوق، وكذلك ليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المنظمة و حصولهم على المعلومات المطلوبة.

الإفصاح والشفافية: وتتبادل الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقبة الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم و

الإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب

المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

مسؤولية مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وثيقة اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على

الإدارة التنفيذية.

### أهمية و ضرورة حوكمة المنظمات:

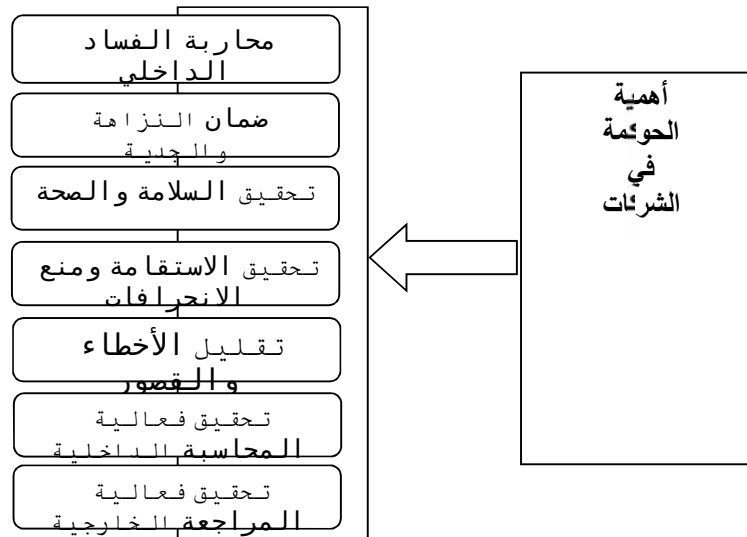
مع ظهور الأزمة المالية الآسيوية اخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات منذ عام 1997، والأزمة المالية المشار إليها قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة المنظمات و التشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منظمات الأعمال والحوكمة، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء، وحصول المنظمات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت التي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة، وما تلي ذلك من سلسلة اكتشافات، كما أن الأحداث الأخيرة ابتداء بفضيحة شركة انرون، وتلاعب المنظمات في قوائمها المالية، اظهر بوضوح أهمية حوكمة المنظمات بين الدول التي كان من المعتقد اعتبارها أسواق مالية وقد اكتسبت حوكمة المنظمات أهمية أكبر بالنسبة للاقتصاديات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني الذي يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، فالحوكمة أساس جيد للاستقامة والصحة الأخلاقية و تظهر أهميتها فيما يلي:

محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو استمراره بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى. تحقيق وضمان النزاهة والجدية والاستقامة لكافة العاملين في المنظمات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها. تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمديه أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور بل جعل كل شيء في إتمامه العام صالحا.

محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها ومنع خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح، أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال و تحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.

تقليل الأخطاء إلى قدر ممكن بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب المنظمات تكاليف وعبء هذا الحدوث.

تحديد الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية وكذلك المراجعة الداخلية ويمكن إجمال أهمية الحوكمة في الشكل التالي:



### أوجه الاستفادة من الحوكمة:

تؤدي عملية الحوكمة إلى تعظيم المنافع وزيادة استفادة المنظمات منها و تعمل الحوكمة من خلال توضيح المسؤوليات و الواجبات و المهام والوظائف الأعمال الخاصة بالأطراف ذات العلاقة والتي يتم من خلالها تحقيق عمليات الاستفادة من الحوكمة حيث يتضمن لنا من هذا الشكل ان هناك عمليات استفادة من الحوكمة يساهم في تحقيق العديد من الأطراف مثل:

مجلس الإدارة-نظام المحاسبة الداخلية-مراقبوا ومراجعو الحسابات-المساهمون وحملة الأسهم-نظام الإفصاح والشفافية.

ولكل طرف من هذه الأطراف دور فعال وأصيل في تحقيق الاستفادة من الحوكمة وهي على النحو التالي:

**أولاً: مجلس إدارة المنظمة:** يعد مجلس إدارة المنظمة المسؤول الأول عن نتائج أعمالها وعن حقيقة ما يجري فيها وعن ما يتم داخلها وعن أداء العاملين فيها، وفي الوقت ذاته فان أعضاء مجلس الإدارة يمثلون القدوة الحسنة التي يقتدي بها ويهتدي بها العاملين في المنظمة، وهم في مجموعهم العامة ورئيس مجلس الإدارة بصفة خاصة يعدون الرمز والمثل الذي يمثل به جميع العاملين

### ثانياً: نظام المحاسبة الداخلية في المنظمات

يعد نظام المحاسبة الداخلية نظام معلومات متكامل في ذاته، وهو نظام يقوم برصد وتلعب وتحمل كافة التدفقات النقدية التي تتم في المشروعات، سواء كانت تدفقات نقدية، داخلية أو تدفقات نقدية خارجة، كما يقوم بتسجيل كافة حركات الأصول ولخصوم سواء كانت مرتبطة بالثابتة منها أو المتداولة وكذلك المعنوية، منها ليعكس ما يحدث في المشروع فعلاً وتنفيذاً كما انه يرصد حركة الأموال التي تتم في المشروع، أو العمليات التمويلية التي تدار داخله، وما يحدث داخل المشروع ويسجل العمليات التشغيلية وإعداد التقارير عن كل ذلك وبالشكل الذي يمكن متخذ القرار، وتأتي الحكومة لترفع من درجة التزام العاملين في أقسام المحاسبة بالقواعد والأعراف والمبادئ المحاسبية وتزيد من احترامهم وتقديرهم لها ومن درجة الإفصاح والشفافية التي تتم وتعتبر عن المشروع في كافة اتجاهاته ومعاملاته وبالتالي إيضاح ما يلي:

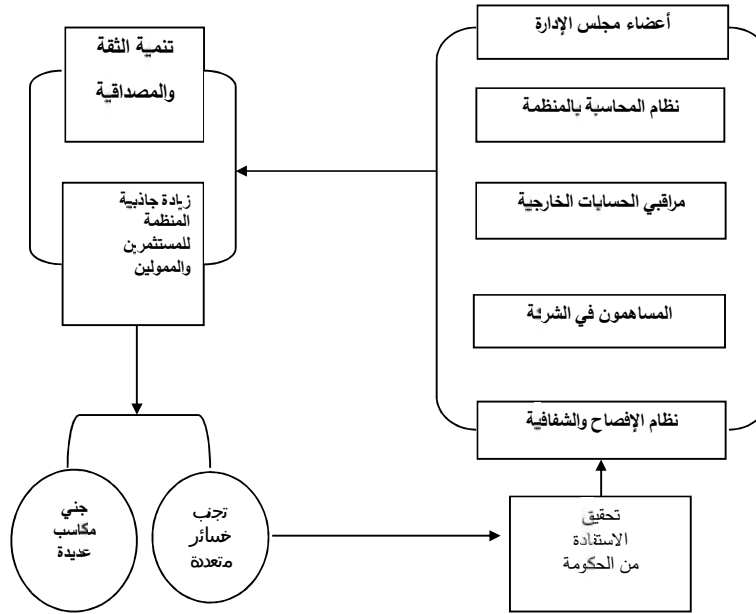
حقيقة موقف المشروع من حيث موجوداته وأصوله وحقوقه وموارده استخدامات هذه الموارد أوضاع حقوق المشروع لدى الغير ومقدار جودة هذه الحقوق. مدى توازن الهيكل التمويلي للمشروع ومدى مساهمة الموارد الذاتية وقدرة المنظمة على سداد التزاماتها الخارجية وخدمة ديونها.

**ثالثاً: مراقبوا ومراجعو الحسابات الخارجيين:** لمراقبي الحسابات ودققها دور رئيسي في تطبيق الحوكمة، خاصة أن عملهم القائم على مراجعات الميزانيات وحساباتها لدى المنظمة عمل قائم على كشف أي كذب أو خداع من جانب المنظمات، أو أي من العاملين فيها أو قيامهم بالتحقق من صدق وحقيقة الأوضاع القائمة في المنظمة، وبالتالي فان مهمة مراقبي ومراجعي الحسابات الخارجيين متعددة الجوانب ، ومن أهم هذه الجوانب: فحص السجلات ومراجعة القيود والبيانات الموجودة بالمنظمة للتأكد من سلامتها ومطابقتها لما هو قائم. إجراء عمليات الجرد والتأكد من وجود الأصول بذات العدد والقيمة المدونة في السجلات. التأكد من كفاية المحصنات لمواجهة الأخطار ومعالجة القصور.

وبالتالي فان الحوكمة تحتاج إلى دور هام يمارسه مراقبوا الحسابات الخارجيين من اجل تدعيم واستقرار نشاط المنظمات العاملة في الاقتصاد.

**رابعا: الجمعيات العمومية للمساهمين وحملة الأسهم:** حيث تحتاج الحكومة إلى تفعيل الدور الإشرافي والرقابي الذي تمارسه الجمعيات العمومية للمساهمين وحملة الأسهم ، وزيادة مساهمتها في تحسين درجة الشفافية والإفصاح ومن خلال ما تمارسه الجمعيات العمومية من ضغوط على مجالس الإدارة الخاصة بالمنظمات ، ليكون علمهم أفضل ونشاطهم أحسن ومن ثم تأكد المستثمرين وحملة الأسهم من تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم

**خامساً: نظام الإفصاح والشفافية:** يمثل نظام إتاحة المعلومات احد أهم أنظمة ودوات الحوكمة في المنظمات، فهو يمثل ركيزتها الأساسية، حيث يعد إتاحة البيانات وتوفير المعلومات ومن ثم تركز المنظمات المساهمة على بناء وتأسيس نظام جيد للشفافية والإفصاح وتوفير البيانات والمعلومات ويرتبط هذا النظام بوجود القواعد القانونية واللوائح والتعليمات المنظمة بعمليات الإفصاح والشفافية التي تحدد جوانبها ومجالاتها وخصائصها. ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم 4: يوضح الاستفادة من حوكمة الشركات - المصدر: محسن أحمد الخضير، ص 189

#### الخاتمة

أصبح للحكومة دور فعال في حماية مسار الشركات، وتجعلها أكثر مصداقية بل وأيضاً تحمي المشروع من أي متغيرات وتطورات تؤثر وتهدد استمراريته، مما أوجد دافع البحث في وسائل لحماية ووقاية نظام الشركات، وحماية العملاء وحقوق حاملي الأسهم والمساواة بينهم وتحقيق العدالة، وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات بشفافية ووضوح لهم جميعاً، وتحديد مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم وحقوقهم، وتطوير الأطر والقواعد المحاسبية، والتنظيمية والرقابية الكفيلة.

#### الاستنتاجات

إن الحوكمة تعني مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط واهداف الشركة.

تهدف الحكومة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحماية الوثائق جميعاً مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة.

إن الحاجة لحوكمة الشركات تأتي من الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات ذات الملكية العامة.

مما زاد من حدة الدعوة إلى حوكمة الشركات هو ممارسات الشركات متعددة الجنسيات في اقتصاديات العولمة حيث تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات ذات الملكية العامة

أما بالنسبة للدول النامية فقد تعاظم الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات بسبب ضعف النظام القانوني في هذه الدول.

Gérard Charreux, le gouvernement de l'entreprise, encyclopédie de gestion, édition Economica, 2ème éd, Paris, 1997, P1653

محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 12، 13  
البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية العدد الثاني، المجلد السادس و الخمسون 2003.

محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 12، 13  
طارق عبد العالي حاد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 9  
بهاء الدين سمير علام، أثر آليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المصرية، كلية التجارة جامعة القاهرة، 2009  
صحيفة الاقتصادية الإلكترونية (2006)، عدد 4784

محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 20

بهاء الدين سمير علام، مرجع سبق ذكره

بهاء الدين سمير علام، مرجع سبق ذكره

محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 41

مركز المشروعات الدولية الخاصة، أهمية حوكمة الشركات: [www.hawkama.net](http://www.hawkama.net)

محسن احمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة 2005، ص 57

محسن احمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 187

مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحكومة الشركات، المؤتمر الدولي مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة، ص 31-33

محسن احمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 188